

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/C.1/19/4(Part I)/Add.2
7 April 1997
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الفنية
الدورة العاشرة
٥-٦ أيار/مايو ١٩٩٧
بيروت

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

التقدم المحرز خلال عام ١٩٩٦ في تنفيذ برنامج العمل
لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير عن

الدورة الأولى للجنة الموارد المائية

ألف- المقدمة والأهداف

١- عُقد في عمّان، بالمملكة الأردنية الهاشمية، اجتماع الدورة الأولى للجنة الموارد المائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وذلك خلال يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ وتحت إشراف الأمانة التنفيذية للإسكوا.

٢- وقد استهدفت هذه الدورة أساساً تحقيق ما يلي:

(أ) استعراض الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وإبداء الملاحظات بشأن برنامج الموارد الطبيعية (المياه) والوارد في خطة الإسكوا المتوسطة الأجل لنفس الفترة ضمن برنامج إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛

.../

-٢-

(ب) المشاركة في تحديد الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والخطة المتوسطة الأجل في مجال الموارد المائية وصياغة هذه الأولويات، وذلك من خلال ما يلي:

- (١) استعراض برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وهو قيد التنفيذ؛
- (٢) مناقشة مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وإبداء الرأي فيه؛
- (٣) التوصل لاقتراحات وأولويات بشأن برنامج العمل والأولويات المقرر تحضيره لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في مجال المياه؛
- (٤) متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بقطاع المياه ومشاركة دول الإسكوا في هذه المؤتمرات.

باء- الافتتاح

٣- افتتحت الدورة في صباح يوم الأحد، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧، برعاية معالي الدكتور منذر حدادين، وزير المياه والري في المملكة الأردنية الهاشمية، الذي تحدث عن فوائد التعاون الإقليمي في مجال الموارد المائية وعن التحديات المطروحة، بما فيها المحافظة على الموارد من التلوث، وسوء الاستعمال، والنضوب، وتردي النوعية، وأكد على حتمية الوصول إلى أعلى كفاءة في تخزين المياه، ونقلها، وتوزيعها، واستعمالها. وأشار إلى الأولويات، وضرورة رفع كفاءة إدارة الموارد المائية وأدائها، مع الاستعمال الأمثل لهذه الموارد. وأعرب عن أمله في الأخذ بمفهوم للتعاون الإقليمي في المنطقة تُعم فوائده على الجميع.

٤- ثم ألقى الدكتور حازم الببلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة استعرض فيها أهمية الموارد المائية في المنطقة، وركّز على الخلل الناتج في معادلات الموارد المائية والسكان في كثير من دول الإسكوا، واستعرض أهمية هذه اللجنة التي أنشئت بقرار اللجنة ٢٠٥ (د-١٨) بشأن إنشاء لجنة للموارد المائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، وأشار إلى أن بعض اللجان الإقليمية الأخرى قد سبقتنا في تكوين مثل هذه الآليات وإن جاء تشكيل لجنة للموارد المائية في مرحلة تعتبر حاسمة في تاريخ هذه المنطقة. وأشار أيضاً إلى المشروعات شبه الإقليمية والإقليمية التي نفذتها الإسكوا أو تلك التي تعزز تنفيذها بدعم ومساعدة من بعض الحكومات مثل الحكومة الألمانية؛ أو من مؤسسات دولية وبنكية. وقد أكد الأمين التنفيذي في كلمته على أهمية وصول المجتمعين إلى نتائج وتوصيات محددة في إطار ما تصبو إليه المنطقة، وتكون عوناً لأصحاب القرار والمهتمين بشؤون المنطقة والمختصين في شتى الإدارات المائية.

٥- وقد حضر الاجتماع خبراء من الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية،

.../

-٣-

والجمهورية اليمنية، وخبراء من منظمات دولية وإقليمية. وتم انتخاب مندوب المملكة الأردنية الهاشمية رئيساً لهذه الدورة، ومندوب الجمهورية اللبنانية نائباً للرئيس، ومندوب سلطنة عُمان مقررًا.

جيم- خلاصة أوراق العمل التي قدمتها الإسكوا للدورة الأولى للجنة الموارد المائية

٦- قبل بدء استعراض أوراق الإسكوا ومناقشتها، تم تلاوة قرار انشاء لجنة الموارد المائية على أعضائها، ثم قامت الأمانة التنفيذية للإسكوا بعرض أوراق العمل، التي تضمنت ما يلي:

١- الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (E/ESCWA/ENR/1997/IG.1/4)

٧- قدّمت الإسكوا النص المعني بالموارد الطبيعية الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للإسكوا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ كما ورد في برنامج إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، مع التركيز على الأهداف الرئيسية والأولويات التي يوليها البرنامج أهمية خاصة والتي تشكل الإطار العام لبرنامج العمل والأولويات لكل من الفترتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ وهي تتضمن المفاهيم التالية:

(أ) تعزيز الأساليب المتكاملة لإدارة الموارد المائية، لمواجهة المشاكل المتصلة بهذه الموارد مثل قلّتها، وتردي نوعيتها، والزيادة المطردة في الطلب عليها لمختلف الأغراض، مع مراعاة الزيادة في معدل النمو السكاني والتطورات المتسارعة في قطاعي الزراعة والصناعة في معظم دول المنطقة؛

(ب) المساهمة الفعّالة في وضع خطط تحقق الاستعمال الأمثل للموارد المائية، والمحافظة عليها، وذلك عن طريق إشراك المجتمعات المحلية، وزيادة الوعي باستعمالات المياه، وتنفيذ مشاريع مائية تكفل الوقاية من التلوث، ومراعاة سائر الأبعاد البيئية؛

(ج) مساعدة دول المنطقة عن طريق وضع البرامج التي من شأنها أن ترقى بالبنية التحتية في قطاع المياه، ونشر المعلومات المستجدة عن التقنيات الخاصة بتنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية؛

(د) دعم الحكومات في مساعيها لخلق آليات للتعاون الإقليمي والأقليمي لتطوير الموارد المائية المشتركة وإدارتها.

٢- التقدم الذي أحرزته شُعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة في تنفيذ البرنامج الفرعي الخاص بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ (E/ESCWA/ENR/1997/IG.1/3)

٨- استعرضت الأمانة التنفيذية للإسكوا في هذه الوثيقة مختلف الأنشطة التي تمّ تنفيذها بالفعل في عام ١٩٩٦، أو التي لا تزال قيد التنفيذ لهذا العام (١٩٩٧)، فقدمت نبذة عن الأنشطة التالية:

.../

-٤-

(أ) اجتماع الخبراء حول التشريعات المائية في منطقة الإسكوا، الذي عُقد في عام ١٩٩٦؛ والدراسة لهذا الاجتماع، المقرر نشرها في عام ١٩٩٧؛

(ب) اجتماع الخبراء حول الموارد المائية غير التقليدية، والنشرة الفنية الخاصة به، والمقرر عقده في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ في البحرين، ويتضمن عدة مسارات تتعلق بما يلي:

- (١) تحلية المياه شبه المالحة، ومياه البحر؛
- (٢) إعادة استعمال المياه العادمة؛
- (٣) الحصاد المائي والتغذية الاصطناعية؛
- (٤) اقتصاديات تطوير الموارد المائية غير التقليدية واستعمالها وإدارتها.

(ج) دراسة خاصة بتنسيق الجهود الوطنية لتحقيق الاستعمال الأمثل للمياه المشتركة سواءً السطحية أو الجوفية في المنطقة؛

(د) دراسة حول وضع سياسات لتسعير المياه، وتأثيرها على الطلب على المياه؛

(هـ) دراسة عن تلوث المياه في مناطق حضرية مختارة في منطقة الإسكوا: حالات دمشق، وجدة، وغزة؛

(و) دراسة خاصة عن الطبقة الكربونية المشتركة بين عدد من دول الإسكوا.

٩- كما تم إفادة أعضاء اللجنة بنشر عدد من المطبوعات والتقارير الفنية، منها دراسة استقصائية عن مكامن المياه الجوفية في الطبقات البازلتية المشتركة بين الأردن والجمهورية العربية السورية، وتقييم الموارد المائية في منطقة الإسكوا باستخدام تكنولوجيا الإستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية؛ والنشرة الخاصة بوقائع إجتماع الخبراء الذي عُقد في عمّان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن أثر جدول أعمال القرن ٢١ على إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا.

١٠- ثم استعرضت الأمانة التنفيذية أعمال التدريب التي قامت بها شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة في مجال التدريب، ومنها دورة تدريبية عقدت في الفترة من ٢ الى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حول استخدام بيانات الإستشعار عن بُعد وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية، في مجالي الهيدرولوجيا والجيولوجيا المائية وذلك في المركز الجغرافي الملكي الأردني؛ وكذلك تدريب أربعة فنيين من دول مختلفة لمدة شهرين في مركز كفر الشيخ بمصر، على كفاءة استعمال مياه الري، وذلك في عام ١٩٩٦ ضمن برنامج الشبكة المائية الإقليمية الخاصة بالإسكوا.

١١- كذلك قامت الأمانة التنفيذية باطلاع اللجنة على المساعدات الفنية التي تُقدّم للدول الأعضاء عن طريق المستشارين الإقليميين، في مختلف الجوانب المتعلقة بالموارد المائية.

.../

١- برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ESCWA/ENR/1997/IG.1/5)

١٢- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة أيضاً البرنامج المقترح والمقرر عرضه على اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها التاسعة عشرة في أيار/مايو ١٩٩٧، كما استعرضت الأمانة التنفيذية للإسكوا أنشطة هذا البرنامج المقترح والتي تشمل ما يلي:

(أ) اجتماع خبراء، ودراسة عن تحديث طرق تقييم الموارد المائية في منطقة الإسكوا، حيث من المقرر أن تقدم الأمانة التنفيذية في هذا الاجتماع مسودة عن تحديث طرق تقييم الموارد المائية، والمقارنة بين الاستعمالات المختلفة للطرق التقليدية وغير التقليدية في تقييم الموارد المائية، وعرضها على المجتمعين للخروج بوثيقة معتمدة من الخبراء حول تقييم الموارد المائية؛

(ب) دراسة، واجتماع خبراء، ونشرة عن وقائع اجتماع حول توحيد المقاييس البيئية الخاصة بقطاع المياه في دول منطقة الإسكوا؛

(ج) دراسة عن تطوير موارد المياه العذبة في المناطق الريفية باستعمال تقنيات غير تقليدية في منطقة الإسكوا؛

(د) دراسة عن السياسات والممارسات المائية في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا.

٢- دراسة حوض المياه الجوفية البازلتية المشترك بين الأردن والجمهورية العربية السورية (E/ESCWA/ENR/1997/WG.1/WP.3)

١٣- قامت الأمانة التنفيذية للإسكوا باستعراض الدراسة التي تم تنفيذها في نهاية عام ١٩٩٦ والتي تم نشر تقريرها في عام ١٩٩٧، على النحو التالي:

(أ) كان الهدف من هذا المشروع هو إنشاء قاعدة للمعلومات المائية عن الظروف الهيدروجيولوجية السائدة في المنطقة، وتحديد العلاقة بين الطبقة المائية الجوفية البازلتية وامتداداتها على الأحواض المائية المجاورة عند مناطق التصريف؛ ودراسة نوعية المياه الجوفية في المنطقة، وتأثير استخدامات المياه على مستقبل المخزون الجوفي؛

(ب) كانت الإسكوا هي الجهة الرئيسية المنفذة للمشروع من خلال التعاون والتنسيق، على المستوى الفني، مع الفنيين في الجهات المختصة في كل من الجمهورية العربية السورية والأردن وخبراء شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة في اللجنة. كما قامت الإسكوا بالإستعانة ببعض الخبراء والمستشارين من المنطقة - حسب حاجة المشروع - وكذلك المعهد الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية التابع لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وذلك بناءً على الاتفاقية المبرمة بين هذا المعهد والأمانة التنفيذية للإسكوا. كذلك تولت الجهات الفنية المختصة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية توفير المعلومات اللازمة حسب متطلبات المشروع والتعاون مع ممثلي الإسكوا لتنفيذه ومناقشة ومراجعة التقارير الفنية والخرائط التي يتم وضعها، وإجازة الدراسات الناتجة عن المشروع قبل إصدارها في صورتها النهائية؛

-٦-

(ج) أن تنفيذ هذا المشروع هو دليل على ما يمكن أن تقوم به الإسكوا من دور في المنطقة لفتح الحوار بين دولها في مجال الموارد المائية؛

(د) أنه تم استخدام تقنيات حديثة، كتكنولوجيا النظائر المشعة والاستشعار عن بُعد في دراسة المصدر الأساسي للمياه وظروف تغذية الطبقات المائية؛

(هـ) أن الطواقم الفنية في كل من الجمهورية العربية السورية والأردن قامت بتوفير المعلومات عن محطات رصد المياه السطحية، ومحطات الأمطار، والتبخر، وزوت الخبراء بالتقارير الفنية المتوفرة لدى هذه الجهات والمعنية بالخواص والظواهر الجيولوجية السائدة، وتجارب الضخ، ورصد مستوى المياه الجوفية، وتصريف الينابيع والآبار. وكان لا بد من توحيد طرق جمع وتبويب المعلومات الهيدروجيولوجية وتحليل نتائج الاستشعار عن بُعد والنظائر المشعة؛

(و) وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها هذا المشروع فيما يلي:

(١) إعداد خريطة جيولوجية موحدة للمنطقة التي تتواجد فيها الطبقة المائية الجوفية البازلتية جنوب الجمهورية العربية السورية وشمال شرقي الأردن. ولقد تم استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد مع المعلومات الأرضية التي تم جمعها في إعداد هذه الخريطة؛

(٢) إعداد ١٥ خريطة موضوعية (Thematic) توضح الخصائص المائية لهذه الطبقة، ومنها عمق المياه الجوفية واتجاه حركتها وسُمكها ونوعيتها؛

(٣) أوضحت الدراسة أن هناك مشاكل لا بد من حلها، مثل زيادة ملوحة المياه الجوفية الناتجة عن زيادة الضخ الجائر واحتمال تدفق هذه المياه الجوفية شبه المالحة الى حوض الأزرق الذي يغذي جزءاً من مياه الشرب في عمّان، وكذلك زيادة إنتشار المياه المالحة في المناطق الشمالية الشرقية والشرقية من الحوض المائي المشترك؛

(٤) إن إدارة وتطوير الطبقة الحاملة للمياه الجوفية المشتركة بين الأردن والجمهورية العربية السورية هي مسؤولية يتحملها الطرفان من خلال النظرة الشاملة للموضوع لتحقيق المصالح المشتركة.

٣- تقييم الموارد المائية في منطقة الإسكوا باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد

(E/ESCWA/ENR/1997/WG.1/WP.4)

١٤- قامت الأمانة التنفيذية للإسكوا بعرض هذه الوثيقة على لجنة الموارد المائية، وهي تحتوي على تلخيص للتقرير الذي نُشر في نهاية عام ١٩٩٦ عن المشروع الخاص بتقييم الموارد المائية في منطقة الإسكوا باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية. فقد قام المركز الجغرافي الملكي الأردني بتنفيذ المشروع وإعداد التقرير، وذلك بإشراف كلي وتمويل جزئي من الإسكوا، وكذلك تمويل

.../

-٧-

سخي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والبنك الإسلامي للتنمية. وكان الهدف من المشروع هو تعزيز التعاون الإقليمي بين دول الإسكوا بتنفيذ مشروع له صبغة إقليمية بالتعاون فيما بينها، وباستخدام تكنولوجيات حديثة من شأنها المساهمة في زيادة المعرفة عن الموارد المائية المتاحة أو التي يمكن استغلالها. فلقد غطت الدراسة دول منطقة الإسكوا بأسرها وتم التركيز بشكل خاص على استنباط خرائط جيولوجية وهيدرولوجية وهيدروجيولوجية بمقاييس مختلفة. وخلصت الدراسة الى وضع استراتيجيات ملائمة لاستعمال مصادر المياه الجوفية والسطحية، والدعوة الى التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي في مجال الموارد المائية المشتركة.

٤- دراسة إقليمية عن الطبقات المائية الكربونية الباليوجينية في دول الإسكوا (E/ESCWA/ENR/1997/WG.1/WP.5)

١٥- قام خبراء الإسكوا والمعهد الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية بألمانيا (BGR) بعرض هذه الوثيقة والتي تضمنت خطة عمل للدراسة وكذلك الخطوات التي اتخذت لإجرائها. والدراسة الآن قيد التنفيذ والمرجو إنجاز مسودة التقرير الأولي مع نهاية عام ١٩٩٧. على أن الغرض من هذا المشروع هو تعزيز وتقوية التعاون شبه الإقليمي والإقليمي في منطقة الإسكوا في مجال إستغلال الموارد المائية الجوفية المشتركة، حيث أن هذه الطبقة توجد في عدد كبير من دول الإسكوا هي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، ودول منطقة الخليج عامة. وقد اشتمل العرض على ما يلي:

(أ) خطة تنفيذ الدراسة، حيث سيتم تحضير خرائط موضوعية (Thematic Maps) واجراء تقييم عام شامل جيولوجي وهيدرولوجي لمنطقة الدراسة، وكذلك دراسة نوعية المياه والنظائر المشعة لهذه الطبقة المائية الكربونية الباليوجينية؛

(ب) تقديم مسودة التقرير الذي سيحتوي على خرائط بمقاييس مختلفة عن الطبقات الجيولوجية للباليوجين وامتداداتها وطبوغرافيتها، ومناطق تجمع المياه في منطقة الدراسة، وتوزيع الأمطار، والوصول الى تصور هيدرولوجي لهذه الطبقة.

١٦- وفي هذا الصدد، أبدت كثير من المنظمات الإقليمية والدولية رغبتها في مشاركة الإسكوا في تنفيذ العديد من الأنشطة المقررة في برنامج ١٩٩٨-١٩٩٩، ومنها تحديث تقييم الموارد المائية وإعادة استعمال المياه العادمة. وستقوم الإسكوا بالإتصال بهذه الجهات عند البدء في تنفيذ هذه الأنشطة لمعرفة سبل التنسيق والتعاون بين هذه المنظمات وبين الإسكوا.

دال- المناقشات

١٧- بدأت المناقشات بكلمة ألقاها الأمين التنفيذي للإسكوا عن ضرورة التفاعل بين الإسكوا وبين الدول الأعضاء فيها، وقد يتم هذا عن طريق اللجان الفنية التي تسعى الإسكوا لتشكيلها، ومن بينها لجنة الموارد المائية، فلقد نوه الأمين التنفيذي بأهمية هذه اللجنة باعتبارها همزة الوصل بين الأمانة التنفيذية للإسكوا وبين متخذي القرار والجهات والوزارات المعنية بقطاع المياه في الدول الأعضاء.

.../

-٨-

كذلك بيّن الأمين التنفيذي أن مسؤولية تعزيز التعاون الإقليمي هي مسؤولية هذه اللجنة، فالمعرفة الشخصية المتزايدة بين أعضاء هذه اللجنة وبين خبراء الإسكوا من شأنها أن تقوي روابط الفهم المتزايد وتخلق حوارات وتبادلاً للمعلومات ينتج عنها فهم كامل متبادل لمتطلبات المنطقة والموارد المتاحة للإسكوا. وأكد على ضرورة النقد الإيجابي للعمل على إيجاد برامج قوية للمياه. وأخيراً اعتبر الأمين التنفيذي أعمال هذه اللجان الفنية من أهم الأنشطة في الإسكوا.

١٨- أجمع أعضاء اللجنة والمشاركون على أهمية تكوين هذه اللجنة التي ستكون هي نقطة الاتصال بين برنامج المياه في الإسكوا وبين الوزارات والهيئات المعنية في حكومات دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. كما أشاروا الى أهمية كلمة الأمين التنفيذي للإسكوا في بداية إفتتاح أعمال لجنة الموارد المائية التي أشار فيها الى وجوب الاتصال المستمر بين أعضاء اللجنة وبين الأمانة التنفيذية للإسكوا حتى لا يكون برنامج المياه بمعزل عن القضايا المائية في المنطقة.

١٩- طلب العديد من أعضاء اللجنة تفصيلات عن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للإسكوا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وكيفية تحضيرها، وهل يمكن لهم المشاركة في التعديل أو وضع خطوطها العريضة، وهنا أوضحت لهم الأمانة التنفيذية للإسكوا إنه اذا كانت هناك تغييرات فيمكن التقدم بها للإسكوا عن طريق كتابة إقتراحات محددة لأخذها في الاعتبار. وقد أخذ النقاش منحى آخر حول مفهوم الخطة وأهدافها. وقد قامت الأمانة التنفيذية بتقديم التوضيحات اللازمة في هذا الخصوص. كما تم الاتفاق على أن يقوم أعضاء اللجنة بإتمام مراجعة الخطة بعد الرجوع الى بلادهم وإرسال ملاحظاتهم للأمانة التنفيذية للإسكوا في تاريخ أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٨ للنظر فيها، عندما يحين الوقت لتعديل الخطة.

٢٠- وعند مناقشة برنامج العمل لفترة السنتين الحالية ١٩٩٦-١٩٩٧، ومشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أكد أعضاء اللجنة والمشاركون على أهمية المواضيع التالية:

(أ) أن قضايا المياه، في رأي عدد من المشاركين، غير مركزة أو منسقة على الصعيد القطري، في حالات كثيرة، ومن الأفضل أن يكون التعامل مع جهة بعينها في مجال الموارد المائية؛

(ب) أكد الكثير من أعضاء اللجنة على أهمية التدريب في الأوجه المختلفة لقطاع المياه، وأن على الإسكوا أن تقوم بأنشطة مختلفة في هذا الصدد. وأوضح خبراء الإسكوا للسادة أعضاء اللجنة أن الإسكوا أنشأت شبكة إقليمية للتدريب في قطاع المياه في المنطقة وقد انعقد اجتماعها الأول في عام ١٩٩٥، وتشكّلت نواة لهذه اللجنة من الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر والعراق، وهي تقوم بتمويل برامج تدريبية من خارج الميزانية مثل الدورة التدريبية على استعمال التقنيات الحديثة للإستشعار عن بُعد، وكذلك التدريب على استعمال مياه الري بكفاءة. وهنا أوصى كثير من أعضاء اللجنة بأن برامج التدريب يجب تمويلها من ميزانية الإسكوا؛

(ج) أشار بعض المشاركين من أعضاء اللجنة الى أهمية استعمال الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية استعمالاً متكاملًا، وأهمية القيام بالدراسات اللازمة عن إعادة استعمال المياه العادمة

.../

-٩-

والتغذية الاصطناعية، وكذلك إجراء الدراسات اللازمة عن تداخل مياه البحر لمنعها من التغلغل في الطبقات المائية الجوفية العذبة؛

(د) أكد كثير من أعضاء اللجنة على الأهمية القصوى لإجراء الدراسات وعقد الاجتماعات للدول المتشاركة في الأحواض المائية الجوفية والسطحية لتنميتها وإدارتها وترشيد استهلاكها؛

(هـ) استفسر عدد من أعضاء اللجنة عن الدراسة الخاصة بتسعيرة المياه، والمرجو أن ينفذها برنامج المياه في الإسكوا في عام ١٩٩٧، ولقد قُدم للسادة أعضاء اللجنة إيضاح وافٍ عن أهداف الدراسة وما ترمي إليه، مع مراعاة الجانب الاجتماعي عند تحضيرها، كما طلبت الأمانة التنفيذية للإسكوا من السادة أعضاء اللجنة أن يزودوها بالمعلومات الخاصة المتعلقة بهذه الدراسة؛

(و) وتساءل عدد من أعضاء اللجنة عما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء دراسة عن تحديث تقييم الموارد المائية في منطقة الإسكوا، والمقرر اجراءها ضمن مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ولقد أوضح خبراء الإسكوا أن هذا النشاط ينطوي على أهمية نظراً لتضارب المعلومات والأرقام المتوفرة سواء حالياً أو من قبل باستخدام الطرق التقليدية وغير التقليدية، بحيث أصبح من الضروري الآن أن يقوم الخبراء في الإسكوا بالاشتراك مع خبراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للتوصل الى نتائج مرضية في هذا المجال؛

(ز) عند التطرق الى الدراسة المقررة في برنامج عمل ١٩٩٨-١٩٩٩ والخاصة بتوحيد المقاييس البيئية بين الدول الأعضاء في قطاع المياه، استفسر أحد أعضاء اللجنة عن الغرض من هذه الدراسة. وتولى مندوب الإسكوا تفسير المقصود منها ومن الاجتماع الذي سيتم بهذا الصدد. وفيما بعد، تقدم أحد أعضاء اللجنة باقتراح محدد يؤكد على ضرورة تنفيذ هذا النشاط.

٢١- وعند مناقشة الخطة المتوسطة الأجل لقطاع المياه للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، أبدى كثير من أعضاء اللجنة اقتراحات عن الأنشطة التي يجب أن يتضمنها برنامج العمل لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ والذي سيبدأ تحضيره في نهاية عام ١٩٩٨. وبما أن لجنة الموارد المائية ستعقد دورتها الثانية في عام ١٩٩٩ كما هو موضح في برنامج العمل المقترح لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩، فقد نوقش موضوع إنعقاد لجنة الموارد المائية مرة كل سنة، بدلاً من مرة كل سنتين. وقد أوضح مندوب الإسكوا أن إنعقاد اللجنة مرة كل سنتين هو في صلب قرار اللجنة ٢٠٥ (د-١٨) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، وان اتخذ قرار بعقد الدورة مرة كل سنة فإن ذلك يترتب عليه تكاليف إضافية بالنسبة لكل من الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء، إذ ان هذه الدول تغطي التكاليف والنفقات الخاصة بسفر مندوبيها الى الاجتماعات الحكومية التي تعقدها الإسكوا. أما بالنسبة لإقتراحات السادة أعضاء اللجنة بشأن برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ للخطة المتوسطة الأجل، فقد تركّزت على أنشطة مختلفة غطت عدة أوجه من قطاع المياه وجاءت ضمن التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٢٢- وعند مناقشة البند الخاص بمتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية أو الإقليمية في منطقة الإسكوا، ومشاركة الدول الأعضاء فيها، اقترح أحد أعضاء اللجنة أن يكون للأمانة التنفيذية للإسكوا دور توجيهي، وأن تتم المشاركات في هذه الاجتماعات عن طريق الأمانة التنفيذية للإسكوا.

.../

-١٠-

كذلك طُلب من الإسكوا أن تقدم لاجتماع الدورة الثانية للجنة ملخصاً لهذه الاجتماعات، والتوصيات التي تنتهي إليها. إلا أن مندوب الإسكوا قد أبلغ أعضاء اللجنة أن الإسكوا ستفعل ذلك فعلاً، لكن فيما يتعلق فقط بالاجتماعات التي تحضرها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الموارد المائية.

٢٣- وناقش السادة أعضاء اللجنة مطوّلاً موضوع الحصول على معلومات موثقة من الدول، وعدم الأخذ بمعلومات عامة منشورة. وقد تم الاتفاق على أن جمع هذه المعلومات قد يستغرق وقتاً طويلاً وطلب من الإسكوا الأخذ بمبدأ المكافآت الرمزية لمعدي هذه البيانات والمعلومات. وقد بين مندوب الأمانة التنفيذية أن الإسكوا ترسل في العادة استبياناً أو رسالة تطلب فيها المعلومات، وهي ليست دائماً في وضع يساعدها على تقديم مكافآت إلا إذا سمحت بذلك الميزانية المتوفرة، لأغراض محددة فقط. وإذا لم تحصل الإسكوا على المعلومات اللازمة من الدول فإنها تكون مضطرة الى اللجوء الى المعلومات المنشورة لإكمال دراساتها وتحليلها العلمية.

٢٤- وتناولت المناقشات مجموعة الوثائق الخاصة بالمشروعات الإقليمية، وشبه الإقليمية سواء تلك التي تم تنفيذها أو التي هي قيد التنفيذ. وفي هذا الصدد أبدى عدد من أعضاء اللجنة والمشاركين ملاحظات منها ما يلي:

(أ) أن هذه الدراسات مفيدة، ولكن لتحقيق مزيد من الفائدة لا بد أن يشارك فيها خبراء من الدول الأعضاء، وبالذات أعضاء لجنة الموارد المائية، حتى تكون المعلومات موثقة ومن مصدرها الأساسي؛

(ب) ضرورة تغطية الجانب الاجتماعي، بالإضافة الى الجانب الاقتصادي، حيث أن الإسكوا لجنة إقتصادية وإجتماعية، ولا بد من مراعاة هذا الجانب؛ فضلاً عن إجراء دراسات تعالج النواحي البيئية للمشاريع المائية بالتفصيل؛

(ج) أبدى بعض أعضاء اللجنة تحفظات على معلومات وردت في بعض التقارير والمطبوعات الفنية التي صدرت، والمعتمدة على مطبوعات سابقة للإسكوا أو المنظمات الإقليمية أو الدولية، وقد وعدت الإسكوا، بمجرد حصولها على المعلومات المصححة من السادة أعضاء اللجنة، أن تنشرها في ملحق خاص بكل نشرة صدرت، أو أن تعمل على إدماجها في دراساتها المقبلة، وخصوصاً تلك الخاصة بتحديث تقييم الموارد المائية في منطقة الإسكوا المقررة ضمن برنامج العمل في قطاع المياه لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

هـ- الأولويات والتوصيات

٢٥- على مدى يومين متتاليين، هما ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، اجتمعت لجنة الموارد المائية بموجب قرار اللجنة ٢٠٥ (د-١٨)، والذي تحدثت فيه مهام لجنة الموارد المائية:

(أ) المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والخطط المتوسطة الأجل في مجال الموارد المائية؛

.../

(ب) رصد التطورات في مجال الموارد المائية في الدول الأعضاء في الإسكوا؛

(ج) رصد التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الموارد المائية؛

(د) متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود فيما بين الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ هذه القرارات والتوصيات في منطقة الإسكوا.

أولاً - تحديد الأولويات

٢٦- وقد انتهى أعضاء اللجنة، الى أن الأولويات التي يمكن أن يوليها برنامج قطاع المياه في الإسكوا أهمية خاصة هي التالية:

(أ) تعزيز جهود الدول الأعضاء في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والمساعدة في تحديد السياسات المائية والاستراتيجيات القصيرة المدى والبعيدة المدى؛

(ب) تطوير وإدارة الموارد المائية غير التقليدية لا سيما المياه الضاربة للملوحة، وتحلية مياه البحر، والمياه العادمة، والاستعاضة الصناعية، والتطرق الى الجوانب الاقتصادية والبيئية منها؛

(ج) الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية وتأهيلها على مختلف مستوياتها العاملة في قطاع المياه، بهدف رفع كفاءة أدائها وتطويره وضمان تواصل خدماتها؛

(د) تعزيز التعاون بين دول الإسكوا في مجال حصر وتقييم الموارد المائية المشتركة، والسعي للوصول الى إدارة مشتركة لها، والعمل على تبادل المعلومات فيما بين هذه الدول؛

(هـ) تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية في مجال الموارد المائية، وذلك من خلال تنسيق الجهود، والموارد الفنية، والمالية، والاضطلاع بأنشطة مشتركة، خصوصا في مجالات إمداد المياه، والمرافق الصحية، ودراسة تأثير النفايات الصلبة والسائلة على تلوث المياه السطحية والجوفية، وكذلك دراسة سبل زيادة كفاءة استخدام المياه وتقليل الفواقد؛

(و) المساهمة في تقييم وتطوير مياه الفيضانات، من أجل استغلالها، ومن أجل الحماية منها، ودراسة تأثير دورات الجفاف على الموارد المائية، خصوصا تغذية المياه الجوفية بالطرق المناسبة لظروف المنطقة؛

(ز) إجراء الدراسات المتخصصة لمعالجة مشكلات قطاع المياه في دول الإسكوا عن طريق تقديم المساعدة الفنية بواسطة المستشارين الإقليميين.

-١٢-

ثانياً- التوصيات

٢٧- بعد أن عرضت الإسكوا الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وبرامجها المختلفة في قطاع المياه والأنشطة التي سيتم تنفيذها، سواء خلال عام ١٩٩٧ أو تلك المقترحة لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩، أوصى المجتمعون على ضوء الأولويات التي توصلوا إليها بما يلي:

(أ) بالنسبة للخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١:

بناءً على ما عرضه الإسكوا بهذا الخصوص، يقترح المجتمعون، بمراجعة أهداف الخطة المعروضة في هذا الاجتماع، ومن ثم إرسال الرد إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا عن طريق ممثل كل دولة في لجنة الموارد المائية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

(ب) بالنسبة لبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧:

(١) ضرورة استقصاء البيانات والمعلومات من الجهات المسؤولة في كل دولة من الدول الأعضاء لاعتمادها في الدراسات من الجهات الرسمية المعتمدة لدى لجنة الموارد المائية في الدول المعنية؛

(٢) عند شروع الإسكوا في القيام بالدراسة الخاصة بتسعيرة المياه، فإن لجنة الموارد المائية توصي، بالإضافة إلى التطرق إلى الناحية الاقتصادية، بمراعاة الجوانب الاجتماعية.

(ج) أما بالنسبة لمشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فقد أوصى أعضاء اللجنة والمشاركون بما يلي:

(١) التركيز على التدريب في قطاع المياه وتخصيص المبالغ اللازمة من ميزانية الإسكوا، وليس من خارجها، للموضوعات التي لها أهمية خاصة مع مراعاة خصوصيات كل دولة، ويشمل هذا دورات تدريبية، وورش عمل، وندوات؛

(٢) ضمن بند اجتماع الخبراء، أشير إلى أنه لا توجد حتى الآن مقاييس محددة، وواضحة، ومعتمدة من دول الإسكوا بما يحقق ما هو مطلوب من معايير موحدة أو متقاربة لقياس الكفاءة والنوعية والكمية في أداء المؤسسات المسؤولة عن موارد المياه في دول الإسكوا المختلفة أو بين مؤسساتها الفرعية (مؤسسات الخدمات) ضمن نفس الدول بما يخلق الامكانية الفعلية لمقارنة ما أمكن وما يمكن تحقيقه من الأنشطة التي يمكن قياسها، ابتداءً من مستوى الموارد (كمية ونوعية) إلى مستوى التشغيل وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء لخلق نوع من التوحيد في استخدام نفس المعايير الإدارية والفنية؛

.../

- ١٣ -

(٣) بناءً على المناقشات التي تمت بين أعضاء اللجنة بصدد المعلومات الفنية التي تتعلق بالموارد المائية للدول الأعضاء في الإسكوا، ولغرض الحصول على معلومات فنية دقيقة ومعتمدة، بدلاً من الرجوع إلى مصادر غير معتمدة للحصول على تلك المعلومات، اقترح المجتمعون تكليف الدول أعضاء لجنة الموارد المائية في الإسكوا بتولي مهمة تزويد المنظمة بالمعلومات من الدولة التي ستشملها أية دراسة لتجنب التشتت والتضارب في المعلومات والمعطيات والمشاركة في هذه الدراسة، وذلك - إن أمكن - مقابل مكافأة رمزية لهذا المختص.

(د) وعند استعراض الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، رأى أعضاء اللجنة اقتراح بعض التوصيات المتصلة بمشروع برنامج العمل والأولويات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، والذي يمكن اقتراحه قبل الجلسة الثانية للجنة الموارد المائية المقرر عقدها في عام ١٩٩٩. هذا وقد أوصت اللجنة الجهات المعنية في الإسكوا بما يلي:

(١) التركيز على تنظيم الطلب على المياه، وتطبيق تقنيات المياه في الري، والعمل على إعداد برامج للتدريب، وعقد ندوات بقصد التوعية بأهمية المياه وترشيد استهلاكها؛

(٢) عقد اجتماع وإجراء دراسة عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية المتاحة سواءً السطحية منها أو الجوفية؛

(٣) للعديد من دول الإسكوا موارد مائية جوفية أو سطحية مشتركة مع دول أخرى داخل وخارج منطقة الإسكوا، وحيث أن قانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية قد يُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية (الحادية والخمسين)، ونظراً لأهمية تبصير دول الإسكوا بالقوانين، والأعراف، والاتفاقات الثنائية التي تتعلق بالمياه المشتركة يقترح المجتمعون إدراج موضوع دراسة القوانين والأعراف والاتفاقات التي تحكم المياه الدولية المشتركة، حيث يكون قد مضى ثلاث سنوات على إقرار قانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، وذلك في حال إقراره في الدورة الحالية للجمعية العامة؛

(٤) العمل على المحافظة على مصادر المياه التقليدية لمواجهة قلة الموارد المائية الجوفية، للحد من الاستمرار في التوسع في البدائل غير التقليدية، وذلك للحد من تداخل مياه البحر ومياه الأنهار، من المياه المالحة وتردي نوعيتها؛

(٥) لما كانت سلطة المياه الفلسطينية قد بدأت بممارسة الأنشطة التي أنيطت بها منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لإعادة إعمار البنية التحتية في قطاع المياه، وبما أن هذه السلطة قد بدأت العمل على توفير مياه صحية لأغراض الشرب، وفضلاً عن القيام بدراسات تتعلق بالموارد المائية المختلفة، فقد أوصى أعضاء اللجنة أن تراعى

.../

- ١٤ -

الخصوصية الفلسطينية في دراسات الإسكوا، مع تقديم المشورة الفنية سواء تلك المقترحة لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩ أو تلك التي ستقترح لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، وذلك في مجال تطوير الكوادر البشرية العاملة في قطاع المياه وإدارة الموارد المائية المتكاملة على المستويين القطري والإقليمي؛

(٦) واقترح المجتمعون أيضاً أن تتم اجتماعات اللجنة الدورية سنوياً، بدلاً من كل سنتين، وأن تكون، إن أمكن متزامنة مع عمل أحد إجتماعات الخبراء التي تعقدتها الأمانة التنفيذية للإسكوا، وكما هو ملاحظ، فإن هذا الاجراء يتم سنوياً في أحد الجوانب المتعلقة بقطاع المياه. وقد بيّنت الإسكوا أن هذا المطلب غير متيسر، إذ ان قرار اللجنة ٢٠٥ (د-١٨) يقضي أصلاً بأن "تعقد لجنة الموارد المائية اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداء من عام ١٩٩٦". كذلك أوصت لجنة الموارد المائية بعرض مقترحات الدراسات خلال انعقاد هذه اللجنة لإبداء الملاحظات عليها قبل إقرارها، وكذلك إبداء المقترحات بشأن الدراسات المقبلة.

ثالثاً - الدراسات المائية شبه الإقليمية والإقليمية

٢٨- بالنسبة للدراسات المائية شبه الإقليمية والإقليمية، التي قامت الإسكوا بنشرها، أو تلك التي تجري دراستها حالياً، فقد أوصى أعضاء اللجنة والمشاركون بما يلي:

(أ) أن تغطّي هذه الدراسات النواحي الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة للنواحي الفنية مع طلب المشورة من الدول المعنية عند إتمام مسودات الدراسات المتعلقة بها؛

(ب) مشاركة المنظمات الإقليمية أو الدولية في إجراء الدراسات المتخصصة؛

(ج) إجراء دراسات تتناول الجوانب البيئية للمشاريع المائية بالتفصيل.
